الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تطبيقية بولاية الوادي (الجزائر) –

Tax Benefits for Start-Ups in Algeria - An Applied Study in the El Oued Province (Algeria) -

محمد نبيل شايب[1*]، عمر الفاروق زرقون[2]

[1] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Chaib.mohammednabil@univ-ouargla.dz)
[2] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2025/04/09؛ **تاريخ القبول**: 2025/05/10؛ **تاريخ النشر**: 2025/06/01

ملخص : تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الامتيازات الجبائية على نمو المؤسسات الناشئة في الجزائر بالتطبيق على المؤسسات التابعة لمديرية الصناعة بولاية الوادي، حيث شملت البيانات عدد المؤسسات، أنواع الأنشطة، وحجم الاستثمارات و هذه الإحصاءات تمثل الوضع الراهن للقطاع وتعزز من فهم التحديات والفرص التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قدمت حزمة من الامتيازات الجبائية لدعم المؤسسات الناشئة، تشمل إعفاءات وتخفيضات ضريبية لعدة سنوات على الأرباح والأنشطة المهنية، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية خلال مرحلة النمو المبكر، كما تستفيد المؤسسات الناشئة أيضًا من إعفاءات الرسم على القيمة المضافة عند شراء التثبيتات، وتخفيضات أو إعفاءات جمركية على الواردات، ما يقلل من تكاليف التشغيل بحيث توفر الدولة مساحات عمل بأسعار تفضيلية ودعماً خاصاً للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا وتهدف هذه التدابير إلى تحفيز الابتكار وتسهيل الاستثمار للمساهمة في التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : مؤسسات ناشئة، ابتكار، امتيازات جبائية، إعفاءات ضريبية، تخفيضات ضريبية.

تصنيف JEL : H29،H26.

Abstract: The study aims to analyze the impact of tax benefits on the growth of start-ups in Algeria, applying it to the companies affiliated with the Directorate of Industry in the El Oued Province (Algeria). The data included the number of companies, types of activities, and volume of investments. These statistics reflect the current situation of the sector and enhance understanding of the challenges and opportunities facing these companies in Algeria. The study concluded that Algeria has provided a package of tax benefits to support start-ups, including tax exemptions and reductions for several years on profits and professional activities, which contributes to alleviating financial burdens during the early growth phase. Start-ups also benefit from value-added tax exemptions when purchasing installations, and reductions or customs exemptions on imports, which reduces operating costs. The state provides workspaces at preferential prices and special support for research and development in the field of technology. These measures aim to stimulate innovation and facilitate investment to contribute to economic diversification and sustainable growth in Algeria.

Key words : Startups, Innovation, Tax incentives, Tax exemptions, Tax reductions.

Jel Classification Codes: H26, H29.

* المؤلف المرسل

I– تمهيد :

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة ازدهارًا ملحوظًا في قطاع ريادة الأعمال وتكوين المؤسسات الناشئة، تعتبر هذه المؤسسات المحرك الرئيسي للابتكار والتطوير الاقتصادي، حيث تلعب دوراً حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل كما تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لدعم هذا القطاع المتنامي من خلال توفير بيئة أفضل لنمو وازدهار المؤسسات الناشئة.

تستمد المؤسسات الناشئة في الجزائر إلهامها من التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وتسعى جاهدة لتقديم حلول مبتكرة لهذه التحديات بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المؤسسات على تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز روح الابتكار والإبداع بين الشباب الجزائري.

تتمتع المؤسسات الناشئة في الجزائر بدعم متزايد من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والدولية، مما يسهم في تعزيز قدرتها على النمو والازدهار وتعتبر الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الحكومية الأخرى من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في دعم وتعزيز نشاط هذه المؤسسات.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الإعفاءات الجبائية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، وتقديم نظرة شاملة حول البيئة التشريعية والضريبية التي تؤثر على عمل هذه المؤسسات كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر واقتراح السياسات الضريبية الفعّالة التي يمكن أن تدعم نموها وتطورها المستقبلي.

I–1 إشكالية الدراسة: *في ضوء ما تقدم، وتماشيًا مع أهداف هذه الدراسة، تُطرح الإشكالية الرئيسية التالية :*

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الامتيازات الجبائية في دعم نمو واستدامة المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

I–2 الإشكاليات الفرعية: بناءً على السؤال الرئيسي، نستنتج الأسئلة الفرعية الآتية :

– هل تتمتع المؤسسات الناشئة في الجزائر بوعي كافٍ حول الامتيازات الجبائية المتاحة ؟

– ما هي الصعوبات التي تعيق استفادة المؤسسات الناشئة من هذه الامتيازات؟

– كيف تؤثر الامتيازات الجبائية على نمو واستدامة المؤسسات الناشئة ؟

I–3 فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المحورية لهذه الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

– تفتقر المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى الوعي الكافي بالامتيازات الجبائية؛

– تواجه المؤسسات الناشئة صعوبات إدارية تحد من استفادتها من الامتيازات؛

– تسهم الامتيازات الجبائية في تحسين نمو المؤسسات الناشئة ودعم استدامتها.

I–4 الدراسات السابقة:

– **الدراسة الأولى:** (يوسف و رابحي بوعبد الله، 2021) **التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.**

ركزت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز الامتيازات والتحفيزات الجبائية التي أقرتها الدولة الجزائرية من أجل دعم، ترقية، وتطوير المؤسسات الناشئة وقد أظهرت النتائج إلى أن هذه التحفيزات الضريبية تعد من بين الأدوات الفعالة لتحفيز الحركية الاقتصادية، كونها تساهم في تشجيع المؤسسات الناشئة على الاستثمار والانخراط في النشاط الاقتصادي.

– **الدراسة الثانية :** (سمية, حاج عزام; حمر العين محمد، 2024) **دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة وصفتي الطبية).**

ترمي هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم التحفيزات الجبائية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة، بناء على دراسة حالة لمؤسسة "وصفتي الطبية" وقد خلصت النتائج إلى أن الدولة الجزائرية وضعت منظومة قانونية وتشريعية تتجسد في مجموعة من الامتيازات والتحفيزات الجبائية، تهدف أساسًا إلى دعم الابتكار وتعزيز نمو وتطور المؤسسات الناشئة داخل بيئة الأعمال الوطنية والدولية.

– **الدراسة الثالثة :** (زايدي صفاء، سعاد قوفي، 2022) **الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة – دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية –**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإعفاءات الضريبية في دعم المؤسسات الناشئة، وبحكم ارتباطها بالإطار القانوني والتشريعي في الجزائر وقد خلُصت النتائج إلى أن هذه الإعفاءات تُعد أداة وآلية دعم ضرورية تساهم في تعزيز موارد المؤسسات الناشئة ومرافقتها في مختلف مراحل تطورها.

I–5 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الامتيازات الجبائية الموجهة للمؤسسات الناشئة في الجزائر على نموها واستدامتها، مع التركيز على الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق هذه السياسات على المستوى المحلي، كما تسعى إلى تقييم فعالية الإطار الجبائي

الحالي بإجراء دراسة تطبيقية على واقع المؤسسات الناشئة بولاية الوادي، ودراسة حالة مؤسسة ناشئة كنموذج واقعي، بهدف تقديم توصيات عملية لتحسين السياسات الجبائية ودعم ريادة الأعمال في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

I-6 أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعًا حيويًا يتعلق بدور الامتيازات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة، التي تُعد رافعة أساسية للابتكار والتنمية الاقتصادية كما تسلط الضوء على الإشكاليات الواقعية التي تعيق استفادة هذه المؤسسات من الحوافز الجبائية، وتكشف عن مدى فاعلية السياسات الضريبية ، مما يمنح نتائجها بعدًا عمليًا يمكن الاستفادة منه في صياغة سياسات أكثر فعالية في المستقبل.

I-7 منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في شقها النظري، حيث تم تناول الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الناشئة والامتيازات الجبائية الموجهة لها في الجزائر، أما في الشق التطبيقي، فقد تم اعتماد مقاربة مزدوجة تجمع بين تحليل واقع المؤسسات في ولاية الوادي باستخدام بيانات مديرية الصناعة، ودراسة حالة مؤسسة ناشئة أنشئت فعليًا سنة 2023، وذلك لقياس مدى استفادتها من الحوافز الجبائية واثر ذلك على أدائها الاقتصادي وقد مكنت هذه المقاربة من تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق وتسعى إلى تحسين البيئة الجبائية وتحفيز الاستثمار المقاولاتي.

I -8 الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر: تعرف وزارة الاقتصاد الفرنسية المؤسسات الناشئة "**Startup**" أنها البراعم الخضراء "**jeune pousse** " للاقتصاد الجديد ،وهي المؤسسات التي تراهن على الابتكار و استقباله من طرف السوق المحتملة حيث تبدأ عملها على مبدأ المغامرة وهو أمر محفوف بالمخاطر (Marty O., 2002)، وفي الجزائر تعرف بأنها الشركات أو المؤسسات الجديدة المختلفة النوعية التي تركز على الابتكار وتقديم منتجات أو خدمات جديدة في السوق بحيث يعد هذا القطاع حيويا لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع الاقتصادي في البلاد وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يجب أن تكون المؤسسة حديثة أو لا تتجاوز **8** سنوات منذ التأسيس ولديها قدرة على الابتكار، وعادة ما تكون مدعومة بخطط عمل واضحة واستراتيجيات النمو، تشمل هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التكنولوجيا، والخدمات، والصناعات الإبداعية، حيث تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلية والدولية، بحيث الدولة الجزائرية تقدم حوافز وضمانات لجذب المزيد من رواد الأعمال والمستثمرين في هذا القطاع، وذلك ببرامج تمويلية ودعم فني وفي سنة **2021** تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم **21-422** بتاريخ **2021/11/04** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 84، 2021) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم **20-254** بتاريخ **2020/09/15** والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة (مؤسسة ناشئة) و(مشروع مبتكر) و (حاضنة أعمال) وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 55، 2020).

I-8-1 شروط منح علامة " مؤسسة ناشئة ": وحددت الدولة الجزائرية شروطا لمنح علامة أو وسم "مؤسسة ناشئة" تتلخص في:

1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة (**8**) ثماني سنوات (**4** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة)؛

2- يجب على المؤسسة أن تقترح ابتكارا في منتجاتها و/أو خدماتها و/أو نموذج أعمالها و/أو نموذج تنظيمها؛

3- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي مبلغ **4** مليار د.ج؛

4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا على ألا يقل عن نسبة **50** بالمئة من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة "؛

5- يجب أن يكون نمو المؤسسة كبير بما فيه الكفاية؛

6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال **250** عامل.

I-8-2 شروط منح علامة " مشروع مبتكر": وحددت الدولة الجزائرية شروطا لمنح علامة أو وسم "مشروع مبتكر" تتلخص في :

1 -تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة؛

2 -عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه؛

3 -العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي؛

4- المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع.

وعند الاقتضاء :

1-كل وثيقة ملكية فكرية؛

2- أي جائزة أو مكافأة متحصل عليها؛

3 - عرض إثبات تصميم أو نموذج أولي؛

4 – وثيقة تثبت أن نصف أو أكثر من الشركاء المؤسسين متحصلون على شهادة الدكتوراه؛

5 – شهادة تحضين متحصل عليها من طرف حاضنة أعمال لها علامة " حاضنة أعمال" ؛

6 – تمنح علامة "مشروع مبتكر" للشخص أو مجموعة أشخاص لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين.

I–8–3 شروط منح علامة " حاضنة أعمال" : يكون مؤهلا للحصول على علامة " حاضنة أعمال " كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملو المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل وحددت الدولة الجزائرية شروطا لمنح علامة أو وسم "حاضنة أعمال" تتلخص في:

1 – تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة؛

2 – مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال؛

3 – قائمة التجهيزات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها؛

4 – تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة؛

5 – تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال؛

6 – السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين؛

7 – قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها إن وجدت؛

8 – سند فوتوغرافي و/أو شريط فيديو للحاضنة.

–زيادة عن الوثائق المذكورة في المادة 22 من المرسوم السابق الذكر يتعين على "حاضنات الأعمال" التابعة للقطاع الخاص تقديم الوثائق الأتية:

1 – نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي؛

2 – نسخة من القانون الأساسي للشركة؛

3 – شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء مرفقة بقائمة أسمية للأجراء؛

4 – شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء؛

5 – نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية؛

6 – نسخة من الحسابات الاجتماعية للمؤسسات أو الشركات التي لها أكثر من سنة من الوجود.

I-8-4 قرارات مهمة ومحفزة للمؤسسات الناشئة : لتحفيز المؤسسات الناشئة أقرت الدولة حزمة من التسهيلات القانونية الداعمة تتمثل في:

– إنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بمرسوم رئاسي **01/20** مؤرخ في **6** جمادى الأولى عام **1441** الموافق **02** جانفي **2020** للإشراف على هذا القطاع المهم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 01، 2020).

– إطلاق بوابة إلكترونية خاصة بالمؤسسات الناشئة **www.startup.dz** بمرسوم تنفيذي رقم **20–254** في **27** محرم عام **1442** الموافق **15** سبتمبر **2020** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 55، 2020)؛

– إنشاء الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة **ALGERIA STARTUP FUND** في **4**أكتوبر**2020** في المؤتمر الأول للمؤسسات الناشئة المنعقد من قبل الوزارة.؛

– إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة **ALGERIA VENTURE** أجريا فانتور بمرسوم تنفيذي رقم **20–356** في **14** ربيع الثاني عام **1442** الموافق **30** نوفمبر **2020** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 73، 2020).

– إنشاء بوابة إلكترونية خاصة للتسجيل والتحويل واستلام الوثائق الإلكترونية ومنح **رقم التعريف المشترك** **www.cnrc.dz** بمرسوم تنفيذي رقم **23–169** مؤرخ في **4** شوال عام **1444** الموافق **24** أفريل **2023** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 29، 2023).

– قرار وزاري مشترك مؤرخ في **5** ربيع الأول عام **1446** الموافق **9** سبتمبر سنة **2024**، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى "**مراكز تطوير المقاولاتية**" بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70، 2024).

I –9 الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

I–9–1 مفهوم الامتيازات الجبائية: هي مجموعة من التحفيزات والتسهيلات التي تقدمها الدولة وفق النظام الضريبي بهدف تشجيع الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية وتهدف هذه التحفيزات إلى دعم المؤسسات الناشئة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا، والصناعة، والطاقة المتجددة، والزراعة....ألخ

تشمل التحفيزات الجبائية في الجزائر عدة أنواع منها :

أ- الإعفاءات الضريبية :تعفى بعض الشركات أو المؤسسات، خصوصاً الجديدة أو المستثمرة في القطاعات ذات الأولوية، من بعض الضرائب لفترات محددة ومثال ذلك إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لعدة سنوات؛

ب- التخفيضات الضريبية :تخفيض نسبة الضرائب على المؤسسات النشطة في بعض القطاعات أو المناطق، وذلك لتشجيع الاستثمار في مناطق تحتاج للتنمية كولايات الجنوب الكبير؛

ج- الإعفاءات الجمركية :إعفاءات على الواردات الضرورية للمشروعات، كالتجهيزات، وذلك لتقليل مصاريف الاستثمار؛

د- تأجيل الدفع الضريبي :يُسمح لبعض الشركات أو المؤسسات بتأجيل دفع الضرائب خلال مدة الإنشاء في حال تعرضها لصعوبات؛

ح- تحفيزات خاصة للاستثمارات الأجنبية :تقدم الجزائر مزايا خاصة للاستثمارات الأجنبية في شكل إعفاءات ضريبية طويلة الأجل، وتأمين لحماية رؤوس الأموال، وضمانات قانونية لعدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب؛

وتهدف بهذه التحفيزات إلى تشجيع بيئة استثمارية جاذبة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنوع الاقتصادي.

I -9-2 التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الناشئة: تتجلى أبرز الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الناشئة في :

* اقتناء التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في المشروع تعفى من الرسم على القيمة المضافة من جهة ونسبة مخفضة معدلها **5** % من الحقوق الجمركية في حالة الاستيراد من جهة أخرى وهذا وفق المادة **117** من قانون المالية سنة **2022** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 100، 2021) المعدل للأحكام المادة **69** والمتضمن قانون المالية **2020**؛

* تعفى المؤسسات التي تحمل علامة أو وسم "مؤسسة ناشئة" من الضرائب والرسوم التالية لمدة أربع سنوات قابلة للتمديد سنة واحدة في حالة التجديد وهذا وفق المادة **117** من قانون المالية سنة **2022** المعدل للأحكام المادة **69** والمتضمن قانون المالية **2020**؛

1- الرسم على النشاط المهني للخدمات بنسبة **1.50** % للمقبوضات السنوات السابقة (منشور رقم09/و.م/م.ع.ض./ق.م./2024)؛

2- الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسات الأشخاص الطبيعيين؛

3- الضريبة على أرباح الشركات للنشاطات إنتاج السلع و/أو الخدمات؛

4- تخصم من الدخل أو الربح لمبالغ النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة أو الشركة في حد أقصاه **30** % من مبلغ هذا الدخل أو الربح وكذلك في حدود سقف يساوي **200.000.000.00** د.ج؛.

5- حالة صرف في آن واحد لنفقات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار المفتوح لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات مائتي مليون دينار جزائري **200.000.000.00** د.ج. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 171 ، 2024).

I -9-3 التحفيزات الممنوحة للحاضنة الأعمال : تتجلى أبرز الحوافز الضريبية المقدمة للحاضنات الأعمال في:

* اقتناء التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في المشروع تعفى من الرسم على القيمة المضافة وهذا وفق المادة **87** من قانون المالية سنة **2021** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 83، 2020)؛

* تعفى المؤسسات التي تحمل علامة أو وسم "حاضنة أعمال" من الضرائب والرسوم التالية لمدة سنتين؛

1- الرسم على النشاط المهني للخدمات بنسبة **1.50** % للمقبوضات السنوات السابقة (قانون المالية سنة **2024**، المنشور رقم **09**)؛

2- الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسات الأشخاص الطبيعيين؛

3- الضريبة على أرباح الشركات للنشاطات إنتاج السلع و/أو الخدمات؛

4- تخصم من الدخل أو الربح لمبالغ النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة أو الشركة في حد أقصاه **30%** من مبلغ هذا الدخل أو الربح وكذلك في حدود سقف يساوي **200.000.000.00** د.ج؛

5- حالة صرف في آن واحد لنفقات المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار المفتوح لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للنفقات مائتي مليون دينار جزائري **200.000.000.00** د.ج. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 171 ، 2024)؛

I -9-4 قانون المالية 2025 حوافز ضريبية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال: كشف قانون المالية 2025 عن حوافز ضريبية جديدة تدعم التحول الرقمي في الجزائر، مع تركيز خاص على دعم المؤسسات الناشئة وقطاع الابتكار، حيث تشمل أهم الإجراءات :

* منح خصم لتحديد الربح الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالنفقات المدفوعة في أنشطة البحث والتطوير المنجزة داخل المؤسسة وفي برامج الابتكار المفتوح (المادة 10 و11 من قانون المالية سنة 2025)(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 84، 2024).

من أجل تعزيز نشاط البحث والتطوير والابتكار المفتوح، نص قانون المالية سنة 2025 على منح تخفيض من الربح الخاضع للضريبة، يوافق مبلغ النفقات المدفوعة في أنشطة البحث والتطوير المنجزة داخل المؤسسة وكذا تلك المدفوعة في إطار برامج الابتكار المفتوح، المحققة مع المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال، ويطبق هذا التخفيض في حدود **30%** من مبلغ الربح المحاسبي، دون أن يتعدى سقف **200.000.000.00** د.ج؛

في حالة ما إذا كانت النفقات تشمل كلا من البحث والتطوير في المؤسسة والابتكار المفتوح، فإن مبلغ التخفيض لا يمكن أن يتجاوز نسبة **30%** من مبلغ الربح المحاسبي وبدون أن يتعدى السقف المذكور أعلاه (البلاغ العام المتعلق بأهم الأحكام الجبائية لقانون المالية ، 2025).

* منح مزايا جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال(المواد 39 و41 و142 من قانون المالية سنة 2025).

من أجل تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال، نص قانون المالية سنة 2025 على التالي :

- إعفاء المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال من حقوق نقل الملكية للاقتناءات العقارية المتعلقة بإنشاء نشاطات صناعية؛
- إعفاء العقود المتعلقة بتأسيس الشركات المنشأة من طرف حاملي علامة "مشروع مبتكر" من حقوق التسجيل؛
- تمديد الإعفاءات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات الممنوحة لحاضنات الأعمال لمدة سنتين(02)، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة الحاضنة، قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الشروط.

* ويسعى قانون المالية 2025 إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، أهمها:

- تمكين المؤسسات الناشئة من الحصول على التمويل بسهولة أكبر؛
- تحفيز جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع التكنولوجي؛
- تعزيز منظومة البحث والتطوير واعتماد الابتكار كرافعة أساسية للتنمية؛
- مضاعفة عدد حاضنات الأعمال من **14** إلى **60** خلال ثلاث سنوات.

تمثل هذه الإصلاحات الجريئة إرادة جزائرية راسخة لترسيخ مكانة البلاد كقطب تكنولوجي رائد إفريقيا، وحسب آخر تصنيف صادر عن موقع **Startup Ranking** في أكتوبر **2023**، تحتل الجزائر المرتبة **18** عالميًا والثانية أفريقيًا من حيث عدد المؤسسات الناشئة النشطة، حيث تضم الجزائر **815** مؤسسة ناشئة نشطة (**https://www.startupranking.com**، 2023).

II – دراسة تطبيقية بمديرية الصناعة (ولاية الوادي):

من أجل الإجابة عن التساؤلات واختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في بحثنا قمنا بدراسة تطبيقية قادتنا إلى مديرية الصناعة لولاية الوادي حيث تشهد ولاية الوادي في السنوات الأخيرة اهتمامً كبير بدعم وتطوير المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل السعي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الأنشطة الخدماتية والصناعية في المنطقة.

II–1 تقديم مديرية الصناعة بولاية الوادي: تم إنشاءها وفق المرسوم التنفيذي رقم **78/22** مؤرخ في **18** رجب عام **1443** الموافق **19** فيفري سنة **2022** (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13، 2022) بحيث لها دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة لتأسيس المؤسسات الناشئة وتطويرها، خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية المحلية والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتنويع الاقتصاد وتكتسب المؤسسات الناشئة أهمية كبيرة، نظرًا لقدرتها على تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلي، مما يجعلها عنصرًا استراتيجيًا لتحقيق النمو المستدام.

II–2 إحصاء المؤسسات الاقتصادية إلى غاية 2024/09/30: تم إحصاء المؤسسات الاقتصادية وكذا الصناعية المسجلة لدى صناديق التأمين، كما هو مبين في (**الملحق رقم 01**) حيث نلاحظ حسب الجدول المؤسسات وعمالها المسجلين في كل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، بأن قطاع الخدمات هو المهيمن في المؤسسات الاقتصادية بعدد يقدر بـ **3906** مؤسسة تشغل حوالي **16700** عاملا، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد يقدر بـ**3196** مؤسسة وتشغل حوالي **10607** عاملا، أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة بعدد يقدر ب **1835** مؤسسة وتشغل حوالي **6351** عاملا (مديرية الصناعة بالوادي، 2024).

- ✓ الصناعات الغذائية (مطاحن، توضيب التمور، الحلويات، إنتاج الملح، الملابن....)؛
- ✓ الصناعة الخشبية طباعة الورق (نجارة الخشب، تحويل الكرتون، صناعة الأثاث المكتبي....)؛
- ✓ صناعة البلاستيك والكيمياء (عطور وروائح، إنتاج المعطر وتحويل البلاستيك....)؛

✓ الصناعات المعدنية (صناعة الأواني المنزلية، صناعة الآلات الكهرومنزلية، صناعة اللولب والبراغي، صناعة القطع الميكانيكية والحديدية، خراطة وتفريز، نجارة حديدية مختلفة....).

II-3 تصنيف وتوزيع المؤسسات الناشئة في ولاية الوادي حسب النشاط الاقتصادي: يوضح هذا الجدول في (**ملحق رقم 01**) توزيع المؤسسات الناشئة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في ولاية الوادي وفقا لنوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، مع التركيز على قطاعات الصناعة والخدمات المرتبطة بها كما يقدم الجدول معلومات شاملة حول عدد المؤسسات في كل قطاع، ونوعية النشاطات المختلفة، وعدد العمال، وحجم المؤسسات.

يهدف هذا الجدول إلى تسهيل فهم التركيبة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة في الولاية، مما يسمح بتقييم مساهمتها في الاقتصاد المحلي ويساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية لدعم هذه المؤسسات وتطويرها وكما يمثل أداة تحليلية مهمة لمديرية الصناعة من أجل تحديد الفرص الاستثمارية والمجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تحقق نموًا وتطويرًا في السوق المحلية.

II-4 تفصيل القطاعات الفرعية للصناعة: حسب الجدول التفصيلي في (**ملحق رقم 02**) المسجلين في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء ، نلاحظ تصدر مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية بتعداد يقدر بـــــــ **532** مؤسسة وتشغل حوالي **2162** عاملا، تليه مؤسسات قطاع صناعة الخشب والورق بعدد يقدر بـــــــ **383** مؤسسة تشغل حوالي **777** عاملا، ثم مؤسسات قطاع الصناعات المعدنية بعدد يقدر بـــــــ **352** مؤسسة تشغل حوالي **1212** عاملا، أما مؤسسات قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك تأتي في الترتيب الرابع بعدد يقدر بـــــــ **327** مؤسسة تشغل حوالي **1165** عاملا.

II-5 تحليل الجدول التفصيلي للقطاعات الفرعية للصناعة بولاية الوادي:

II-5-1 الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت:

- **عدد المؤسسات** :يحتل هذا القطاع الصدارة بوجود **532 مؤسسة**، مما يدل على أهميته الاقتصادية في الولاية.
- **مجموع العمال** :يوظف هذا القطاع **2162 عاملًا**، وهو العدد الكبير من العمال مقارنة ببقية القطاعات، بنسبة **28.99 %** من إجمالي العمالة.
- **تصنيف المؤسسات** :يعتمد القطاع بشكل كبير على المؤسسات المصغرة والصغيرة، لكن يقل في عدد المؤسسات المتوسطة ، مما يشير إلى هيمنة المؤسسات الصغيرة.

II-5-2 الصناعة الخشبية، الطباعة والورق:

- **عدد المؤسسات** :يضم هذا القطاع **383 مؤسسة**.
- **مجموع العمال** :يوفر فرص عمل لـــ **777 عاملًا**، بنسبة **20.87 %** من إجمالي العمالة، ما يجعله الثاني في أكبر القطاعات من حيث عدد العمال.
- **تصنيف المؤسسات** :تتركز المؤسسات هنا أيضًا في الفئات المصغرة والصغيرة، مع عدد قليل من المؤسسات المتوسطة.

II-5-3 الصناعات المعدنية:

- **عدد المؤسسات** :يوجد **352 مؤسسة** في هذا القطاع.
- **مجموع العمال** :يعمل في القطاع **1212 عاملًا**، ما يمثل نسبة **19.18 %** من مجموع العمال.
- **تصنيف المؤسسات** :يعتمد القطاع بدرجة كبيرة على المؤسسات المصغرة والصغيرة، مما يدل على محدودية التوسع إلى المؤسسات المتوسطة.

II-5-4 قطاع الكيميائيات (المطاط والبلاستيك):

- **عدد المؤسسات** :يضم القطاع **327 مؤسسة**.
- **مجموع العمال** :يوفر **1165 وظيفة**، بنسبة **17.82 %**
- **تصنيف المؤسسات** :يشبه القطاعات الأخرى من حيث غلبة المؤسسات المصغرة والصغيرة، مع وجود عدد قليل جدًا من المؤسسات المتوسطة.

II-5-5 صناعة الألبسة والنسيج:

- **عدد المؤسسات** :يحتوي هذا القطاع على **112 مؤسسة** فقط.

- **مجموع العمال** :يعمل في القطاع **238 عاملًا**، مما يمثل نسبة **6.10 %**
- **تصنيف المؤسسات** :يتميز هذا القطاع بوجود عدد محدود جدًا من المؤسسات، غالبيتها مصغرة وصغيرة.

II–5–6 قطاع مواد البناء، السيراميك والزجاج:

- **عدد المؤسسات** :يوجد **100 مؤسسة**.
- **مجموع العمال** :يعمل فيه **750 عاملًا**، بنسبة **5.45 %**
- **تصنيف المؤسسات** :غالبيتها مصغرة وصغيرة، مع مؤسسة واحدة كبيرة، ما يشير إلى قلة المؤسسات ذات الحجم الكبير في هذا المجال.

II–5–7 الصناعات المتنوعة :

- **عدد المؤسسات** :يضم **22 مؤسسة** فقط.
- **مجموع العمال** :يشغّل **31 عاملًا** فقط، بنسبة **1.20 %** من إجمالي العمالة، مما يتضح قلة الحضور في هذه الأنشطة.

II–5–8 صناعة الجلود والأحذية :

- **عدد المؤسسات** :يضم هذا القطاع **7مؤسسات** فقط.
- **مجموع العمال** :يضم أقل عدد من العمال، حيث يشغّل **16 عامل**، بنسبة **0.38 %** فقط.
- **تصنيف المؤسسات** :كل المؤسسات مصغرة وصغيرة، مما يبين محدودية نشاط هذا القطاع في الولاية.

II–6 تحليل أثر الامتيازات الجبائية على نمو مؤسسة ناشئة (دراسة حالة تطبيقية): في إطار دعم الدولة للمؤسسات الناشئة وتعزيز مناخ ريادة الأعمال، استفادت العديد من الشركات حديثة النشأة من امتيازات جبائية وجمركية تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية وتحفيز الاستثمار في التجهيزات والبحث والتطوير والابتكار المفتوح ، وباستعراض تحليل حالة عملية لشركة ذات مسؤولية محدودة تنشط في مجال الخدمات المتنوعة، تم إنشاؤها بتاريخ 10 جويلية 2023،سنستعرض كيف انعكست هذه الامتيازات على الأداء المالي والجبائي للشركة خلال نشاطها الفعلي سنة 2024 وكانت معلوماتها كالتالي :

- مبلغ التجهيزات المقتناة = **10.500.000.00** د.ج.
- الرسوم الجمركية قبل التخفيض **1.575.000.00** د.ج. وعند تطبيق الرسوم المخفضة ب **5 %** = **525.000.00** د.ج
- رقم الأعمال سنة 2023 = لاشئ
- رقم الأعمال سنة 2024 = **10.200.000.00** د.ج.
- مصاريف البحث والتطوير والابتكار المفتوح سنة 2024 = **395.000.00** د.ج.
- الربح المحاسبي سنة 2024 = **1.173.000.00** د.ج.
- الربح الجبائي سنة 2024 = **1.173.000.00** د.ج.

من خلال الجدول التفصيلي للامتيازات الجبائية الممنوحة للشركة محل التحليل **(ملحق رقم05)** فإن القيمة الإجمالية للتخفيضات والإعفاءات التي استفادت منها الشركة بلغت **3.449.730,00 د.ج.**، موزعة كما يلي:

- إعفاء كلي من الرسم على القيمة المضافة (**TVA**) على التجهيزات، بما يعادل **2.094.750,00 د.ج.**
- تخفيض في الرسوم الجمركية من **15%** إلى **5%** ما أدى إلى توفير قدره **1.050.000,00 د.ج.**
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) بنسبة **26%** أي ما يعادل **213.486,00 د.ج.**
- خصم على مصاريف البحث والابتكار بنسبة **30%** من الربح الجبائي، بمبلغ **351.900,00 د.ج.** مما ينتج مبلغ **91.494,00 د.ج.**

هذا الحجم من الامتيازات يُمثل نسبة **33,82 %** من رقم أعمال الشركة سنة 2024، وهو ما يُعد دعماً مالياً معتبراً في سنة النشاط الأولى، حيث ساعد الشركة على تحقيق نتيجة مالية إيجابية دون تحمّل أعباء جبائية كبيرة، ومن شأن هذا النوع من التحفيز أن يُعزز من قدرة المؤسسات الناشئة على التوسع والاستدامة، كما يُمكنها من تخصيص موارد إضافية لتطوير خدماتها، تحسين تنافسيتها، والاستثمار في مجالات ذات قيمة مضافة عالية مثل البحث والابتكار.

بالتالي، فإن هذه الحالة تُجسد بوضوح الأثر الإيجابي للامتيازات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسات الناشئة، وتُبرز أهمية استمرار هذا النوع من السياسات التحفيزية كآلية استراتيجية لدعم النسيج الاقتصادي الوطني.

III – دور الجامعة في دعم المؤسسات الناشئة (جامعة الوادي نموذجا):

أدت الجامعات دورًا محوريا في تعزيز بيئة ريادة الأعمال بفضل حاضنات الأعمال الجامعية التي تسهم في تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشروعات اقتصادية فعليه وفي هذا الإطار، تسعى جامعة الوادي إلى دعم الطلبة والباحثين بتوفير بيئة حاضنة للمؤسسات الناشئة (قرار وزاري رقم 1275 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.، 2022) وسنحاول في هذا الجزء تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالمشروعات المحتضنة في جامعة الوادي من أجل تقييم واقع المؤسسات الناشئة ومدى استفادتها من الامتيازات الجبائية المتاحة.

III–1– تحليل واقع المؤسسات الناشئة في بيئة حاضنة الأعمال: في إطار دراسة التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، ارتأينا التطرق إلى نموذج واقعي يتمثل في جامعة الوادي، التي تحتضن بواسطة حاضنتها الجامعية عددًا متزايدًا من المشروعات الابتكارية هذا النموذج يمكن من قياس مدى فعالية السياسات والامتيازات الجبائية المخصصة لهذا النوع من المؤسسات، نتيجة الجمع بين الشواهد الكمية والتحليل النوعي لطبيعة الاستفادة ومراحل التطور الفعلي للمشاريع.

III –1–1– النشاط الإحصائي للمشاريع الجامعية (2023 –2024): تظهر الإحصائيات الواردة **في الملحق رقم (03)** النشاط المتنامي داخل حاضنة الأعمال بجامعة الوادي بحيث تشير إحصائيات إلى تطور ملحوظ في عدد المشروعات المسجلة داخل حاضنة الأعمال الجامعية، و بلغ عدد مشروعات المؤسسات الناشئة سنة **2023** حوالي **44** مشروعًا، ليرتفع إلى **78** مشروعًا في سنة **2024** وقد توازى هذا الارتفاع مع عدد براءات الاختراع، الذي وصل إلى **77** سنة **2023**، قبل أن ينخفض نسبيًا إلى **50** في **2024**.

من جهة أخرى، يظهر من البيانات أن عدد المشروعات المتخلي عنها انخفض من **28** إلى **صفر**، وهو دليل على تحسن ظروف الاحتضان والمتابعة كما بلغ عدد المشروعات قيد الإنجاز سنة **2024** ما مجموعه **178** مشروعًا، بينها **25** مشروعًا ناشئًا (إحصائيات حاضنة الأعمال لجامعة الوادي، 2024).

إلا أن عدد المشروعات المتحصلة فعليًا على "وسم مشروع مبتكر" أو صفة "مؤسسة ناشئة" يبقى محدودًا، حيث سجلت سنة **2024** فقط **5** مشروعات مبتكرة و لم تُستحدث أي مؤسسة ناشئة بشكل فعلي، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى الاستفادة الحقيقية من الامتيازات الجبائية.

III –1–2– النشاط الإحصائي للمؤسسات الناشئة (2023 –2024): تشير بيانات **الملحق رقم (04)** إلى أن عدد المشروعات المتحصلة على "وسم مشروع مبتكر " لم يتجاوز **10** مشروعات في **2023** و **5** مشروعات فقط في **2024**، في حين أن عدد المؤسسات الناشئة المستحدثة كان **1** في **2023** و**صفر** في **2024** ،ثم أن طلبات التمويل لإنشاء مؤسسات ناشئة تراجعت من **10** إلى **4** (إحصائيات حاضنة الأعمال لجامعة الوادي، 2024) وهو ما قد يُعزى إلى العراقيل الإدارية أو ضعف الوعي بآليات الاستفادة من الامتيازات الجبائية المتاحة.

III –1–3– قراءة نوعية في فعالية الامتيازات الجبائية داخل الوسط الجامعي: بواسطة تقييم نوعي يعتمد على المعاينة الميدانية وملاحظات مستخلصة من الواقع الجامعي (الأسبوع العالمي للمقاولاتية بعنوان **المقاولاتية للجميع** من يوم **18** إلى **25** نوفمبر **2024**).

تبيّن أن عددا من التحديات غير الكمية تحول دون الاستفادة الفعلية من هذه الامتيازات أبرزها:

1- تعقيد الإجراءات الإدارية؛
2- غموض الشروط القانونية؛
3- محدودية التوجيه والتكوين في المجال الجبائي؛
4- ضعف التنسيق بين الحاضنات الجامعية والجهات الجبائية المختصة.

كما أعرب عدد من أصحاب المشروعات خلال الأسبوع العالمي للمقاولاتية عن عدم إلمامهم الكافي بالمزايا الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها مشاريعهم، مما يبين ضعفًا في التواصل المؤسسي والتوعية الجبائية وعليه فإن فعالية الامتيازات الجبائية لا تُقاس فقط بتوفرها على مستوى النصوص القانونية، بل كذلك بمدى قابلية تطبيقها ميدانيًا ومدى إدراك المستفيدين لها فالفجوة بين إمكانات والتطبيق العملي تفرض إعادة النظر في آليات التفعيل، بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المعلنة.

IV – النتائج ومناقشتها:

IV –1 النتائج المتوصل إليها: بعد دراستنا لواقع المؤسسات والجامعة في ولاية الوادي توصلنا إلى النتائج التالية:

– معظم المؤسسات في مختلف القطاعات الصناعية الفرعية هي مؤسسات مصغرة وصغيرة، في حين يقل عدد المؤسسات المتوسطة بشكل ملحوظ ويشير ذلك إلى ضعف التوسع في الصناعات ذات الحجم الكبير، الذي قد يكون مرتبطًا بتحديات تمويلية أو نقص في البنية التحتية؛

– يحتل قطاع الصناعات الغذائية النصيب الذي هي أكبر من العمالة والمؤسسات، مما يشير إلى أهميته وملاءمته لطبيعة المنطقة ولكن عدم وجود المؤسسات الكبيرة، قد يحد من إنتاجيته على المدى البعيد؛

– يظهر تفاوت واضح في عدد المؤسسات وحجم العمالة بين القطاعات المختلفة، فالقطاعات مثل الصناعات المتنوعة وصناعة الجلود والأحذية تظل ضعيفة الحضور من حيث عدد المؤسسات وحجم العمالة؛

– يتميز قطاعا الصناعات الغذائية والكيميائيات بنسبة عالية من المؤسسات والعمال، مما قد يشير إلى إمكانات نموهما في المستقبل، ولاسيما إذا تم توفير دعم خاص للمؤسسات المتوسطة؛

– بالرغم الزخم العددي للمشاريع المسجلة في حاضنة الأعمال بجامعة الوادي فإن نسبة المشروعات التي انتقلت إلى مرحلة التأسيس الرسمي كمؤسسات ناشئة تبقى ضئيلة، وهذا يظهر وجود تحديات إدارية أو ضريبية تعيق الانتقال الفعلي من الفكرة إلى المؤسسة الناشئة؛

– إنشاء خلايا دعم جبائي داخل الجامعات متخصصة في مرافقة المشروعات الناشئة؛

– نقص الترويج للمزايا الجبائية على مستوى الجامعات، حيث يجهل العديد من أصحاب المشروعات وجود هذه الامتيازات أصلًا.

IV –2 نتائج دراسة الفرضيات:

– **اختبار الفرضية الأولى:** تفتقر المؤسسات الناشئة في الجزائر إلى الوعي الكافي بالامتيازات الجبائية.

تظهر الدراسة أن العديد من المؤسسات الناشئة لا تملك الوعي الكافي بالامتيازات الجبائية المخصصة لها، أو تعاني من صعوبة في فهم آليات الاستفادة منها ويعود ذلك أساساً إلى نقص في التبليغ الرسمي عن هذه المزايا، بحيث هذه المعوقات تحول دون تمكين هذه المؤسسات من الاستفادة الكاملة من الحوافز الجبائية المصممة لدعمها، مما يؤثر سلباً على فرص نموها وتطورها.

– **اختبار الفرضية الثانية:** تواجه المؤسسات الناشئة صعوبات إدارية تحد من استفادتها من الامتيازات.

أثبتت الدراسة مع أن من التقدم المحرز في رقمنة الإجراءات الجبائية، لا تزل المؤسسات الناشئة تواجه صعوبات إدارية تحد من استفادتها الكاملة من الامتيازات الجبائية حيث أظهرت معوقات تتعلق ببطء المعالجة الإلكترونية وتعقيد بعض المتطلبات الرقمية، مما يستدعي مزيدًا من تبسيط المنصات الإلكترونية وتكثيف التوجيه لضمان استفادة فعالة من هذه الحوافز.

– **اختبار الفرضية الثالثة:** تسهم الامتيازات الجبائية في تحسين نمو المؤسسات الناشئة ودعم استدامتها.

أظهرت الدراسة التطبيقية أن الامتيازات الجبائية أدت دوراً محورياً في دعم استمرارية وتطور المؤسسات الناشئة بولاية الوادي، حيث تساهم التحفيزات الجبائية في تعزيز استقرارها المالي، مما يمكنها من تغطية تكاليف التشغيل وتمويل مشروعات التطوير والابتكار.

V– الخلاصة:

تضمنت هذه الدراسة تحليلًا شاملًا للبيانات المتعلقة بالقطاعات الفرعية للصناعة وإحصائيات الجامعة بولاية الوادي، مما يوفر نظرة واضحة حول وضع المؤسسات الناشئة وتوزيعها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال تحليل الجدول التفصيلي، تمكنا من رصد تباين كبير في أعداد المؤسسات وحجم العمالة بين القطاعات المختلفة، حيث تبين أن الصناعات الغذائية والكيميائيات تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات والعمالة، في حين تعاني بعض القطاعات مثل صناعة الجلود والأحذية من ضعف الحضور.

تشير النتائج إلى أن معظم المؤسسات تنتمي إلى فئات المؤسسات المصغرة والصغيرة، مما يظهر فرص النمو والتوسع في حالة توفير الدعم المناسب ورغم التحديات التي تواجه بعض القطاعات، فإن هناك إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية بتحسين بيئة العمل، ودعم الابتكار، وتعزيز التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية.

إن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير برامج دعم مالية وفنية للمؤسسات الناشئة سيسهمان في تحفيز الاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، وتوسيع قاعدة الإنتاج في الولاية، ثم أن تحسين البنية التحتية وتسهيل الوصول إلى الموارد سيعزز من فرص نمو هذه المؤسسات.

– توصيات واقتراحات: توصي هذه الدراسة بأهمية التركيز على استراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز التوازن بين القطاعات، وتشجيع التنوع الاقتصادي، مما سيحقق نتائج إيجابية على المدى الطويل ويعزز من دور المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية الوادي، ولتحسين أداء المؤسسات الناشئة، نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- بناء قاعدة بيانات دقيقة حول المؤسسات الناشئة في ولاية الوادي؛
- تحليل الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في قطاعات الصناعة؛

- اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز النمو في قطاع المؤسسات الناشئة؛
- تبسيط الإجراءات البيروقراطية عن طريق توحيد إجراءات الحصول على الامتيازات الجبائية بواسطة تطوير بوابة إلكترونية مركزية تعزز من سرعة وكفاءة عملية التقديم؛
- توجيه برامج تثقيفية وتوعية تستهدف المؤسسات الناشئة للتعريف بأنواع الامتيازات الجبائية وكيفية الاستفادة منها بالشكل الأمثل، بما في ذلك تقديم ورش عمل وحلقات نقاشية؛
- تحسين المتابعة والتقييم وذلك أثناء تطوير آليات لرصد وتقييم تأثير الامتيازات الجبائية على المؤسسات الناشئة لضمان استدامة هذه السياسة ودعم المؤسسات بشكل فعال؛
- التعاون بين الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية بتعزيز التعاون بين مديريات الصناعة والمالية والمؤسسات المالية لتوفير برامج تمويل ميسرة للمؤسسات الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الجبائية.

VI- ملاحق:

الملحق رقم (01): عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات حسب الصنف					مجموع المؤسسات	مجموع العمال	النسبة المئوية %
	المؤسسات المصغرة		المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة			
	01	(9-2)	(10 الى 49)	(50 الى 250)	250 +			
الخدمات	2325	1376	163	35	7	3906	16700	42.45
البناء والاشغال العمومية	1211	1841	133	11	0	3196	10607	34.73
الصناعة	1152	606	59	17	1	1835	6351	19.94
الفلاحة والصيد البحري	178	21	0	3	0	202	529	2.20
الطاقة والمناجم	38	16	7	1	1	63	598	0.68
المجموع	4904	3860	362	67	9	9202	34785	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من مديرية الصناعة بولاية الوادي

الملحق رقم (02): تفصيل المؤسسات حسب القطاعات الفرعية للصناعة

قطاع النشاط	عدد المؤسسات حسب الصنف					مجموع المؤسسات	مجموع العمال	النسبة المئوية %
	المؤسسات المصغرة		المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة			
	01	(9-2)	(10 الى 49)	(50 الى 250)	250 +			
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	231	266	30	5	0	532	2162	28.99
الصناعة الخشبية، الطباعة الورق	311	65	5	2	0	383	777	20.87
الصناعات المعدنية	262	80	7	3	0	352	1212	19.18
كيميائيات (مطاط وبلاستيك)	156	154	12	5	0	327	1165	17.82
صناعة الألبسة والنسيج	99	11	1	1	0	112	238	6.10
مواد البناء، سيراميك والزجاج	69	25	4	1	1	100	750	5.45
صناعات مختلفة	19	3	0	0	0	22	31	1.20
صناعة الجلود والأحذية	5	2	0	0	0	7	16	0.38
المجموع	1152	606	59	17	1	1835	6351	100
	1758							

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من مديرية الصناعة بولاية الوادي

الملحق رقم (03): إحصائيات المشاريع المسجلة في حاضنة الأعمال الجامعية

السنة	2023	2024	ملاحظات
عدد مشاريع المؤسسات المصغرة	45	50	
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة	44	78	
عدد براءات الاختراع	77	50	

المجموع	145	178	
عدد المشاريع المتخلي عنها	28	00	
عدد المشاريع قيد الإنجاز	40	178	15 مصغرة و 25 ناشئة
المشاريع المتحصلة على لابل مشروع مبتكر	10	05	
مؤسسة ناشئة مستحدثة	01	00	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من جامعة الوادي

الملحق رقم (04): إحصائيات مشاريع المؤسسات الناشئة

السنة	2023	2024	ملاحظات
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة	44	78	
عدد مشاريع المؤسسات الناشئة المدروسة	25	78	
مشاريع متحصلة على لابل مشروع مبتكر	10	05	
مشاريع متحصلة على لابل مؤسسات ناشئة	01	00	
طلبات تمويل إنشاء مؤسسات ناشئة	10	04	
مؤسسة ناشئة مستحدثة	01	00	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات من جامعة الوادي

الملحق رقم (05): جدول تفصيلي للامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة ناشئة

الضرائب والرسوم في النظام الحقيقي	الامتيازات الجبائية	الملاحظات
الرسم على القيمة المضافة 19% = (10.500.000.00+525.000.00x19%)	2.094.750.00	جميع التجهيزات معفاة من الرسم 19%
الرسوم الجمروكية للتجهيزات 15% = (10.500.000.00 X10%)	1.050.000.00	تطبيق النسبة المخفضة 5% وليس 15%
الضريبة على أرباح الشركات للخدمات 26% سنة 2024	213.486.00	نشاط الخدمات نسبته 26%
مصاريف البحث والتطوير والابتكار المفتوح (351.900.00 X 26%)	91.494.00	يطبق مبلغ 351.900.00 وليس 395.000.00
المجمـــوع	3.449.730.00	مبلغ الامتياز الجبائي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القوانيين الجبائية الجزائرية

– المراجع:

1. سمية, حاج عزام; حمر العين محمد;. (29 جانفي, 2024). دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة. *مجلة دراسات جبائية*، الصفحات 185-200.
2. صفاء زايدي;سعاد قوفي. (2022). الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة – دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية –. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية*، الصفحات 165-184.
3. يوسف, حاج سعيد; رابحي بوعبدالله. (2 ديسمبر, 2021). التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. *مجلة المعيار*، صفحة 1230.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 01. (05 جانفي, 2020).الجزائر.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 100. (30 ديسمبر, 2021).الجزائر.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 13. (01 مارس, 2022).الجزائر.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 29. (02 ماي, 2023).الجزائر.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 55. (21 سبتمبر, 2020).الجزائر.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 70. (17 أكتوبر, 2024).الجزائر.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 73. (06 ديسمبر, 2020). الجزائر.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 83. (31 ديسمبر, 2020).الجزائر.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 84. (4 نوفمبر, 2021). الجزائر.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 84. (26 ديسمبر, 2024).الجزائر.
14. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 171 . (2024).الجزائر.
15. البلاغ العام المتعلق بأهم الأحكام الجبائية لقانون المالية (فيفري, 2025).الجزائر.

16. منشور رقم 09/و.م/م.ع.ض./ق.م./2024 . (12 فيفري, 2024). *إلغاء الرسم على النشاط المهني*. الجزائر، الجزائر.
17. مديرية الصناعة بالوادي. (2024). الوادي، الجزائر.
18. إحصائيات حاضنة الأعمال لجامعة الوادي. (2024). الوادي، الجزائر.
19. الأسبوع العالمي للمقاولاتية (المقاولاتية للجميع). (18-25 نوفمبر, 2024). الوادي، الجزائر.
20. قرار وزاري رقم 1275 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. (27 سبتمبر, 2022). كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة – من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي. الجزائر، الجزائر.
21. Marty O. (2002). La vie de Start-up(s') Investir dans les entreprises innovantes. Gérer et comprendre Annales des Mines, (64)(4-15), p. 04.
22. https://www.startupranking.com.(2023 ,أكتوبر) .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد نبيل شايب & عمر الفاروق زرقون (2025)، الامتيازات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة تطبيقية بولاية الوادي (الجزائر) -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 271-283.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**